

المالية النيابية تحذر من القروض لغير القطاعات المهمة



واكد عضو اللجنة محمد الشبكي، في تصريح صحفي، أنه "بعد ارتفاع أسعار النفط لم يعد العراق بحاجة الى قروض خارجية لأنها ستكون مكبلة للاقتصاد الوطني"، وأشار إلى أن "قروض الكهرباء بلغت 8 ترليونات دينار في موازنة 2021".

وأوضح أن "القروض التي تتعلق بوزارة الكهرباء ليست قروضا مستديمة وإنما متعلقة بالانتاج والتوزيع والنقل، وبالتالي كان لتحالف الفتح إشكال على تلك القروض بعد اجتماع رؤساء الكتل، وحددها بنقطتين، أولاهما مدى حاجة العراق لهذه القروض وأنها يجب أن تدقق من قبل الوزارة أو الجهة القطاعية وزارة المالية".

وأشار إلى أن "النقطة الثانية تضمنت سؤالاً بشأن هذه القروض، وهل هي لشركات رصينة وعالمية، واتضح أنها تعطى لشركات رصينة مثل (جنرال الكتريك) و(سيمنس)", وأوضح أنه "مع ارتفاع سعر النفط تحققت للعراق وفرة مالية من الممكن استغلالها من دون الذهاب الى الاقتراض من البنوك والمؤسسات الدولية وبضمانات سيادية".

واعتبر أن "القروض يجب أن تستغل في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة وتطوير القطاع النفطي إضافة الى أن موازنة 2021 تضمنت 16 قرصاً تتعلق بقطاعي الكهرباء والصحة"، لافتاً إلى أن "كل القروض التي لا تتعلق بالقطاعات الحيوية كالصحة والكهرباء غير مهمة والعمل بها يكبل العراق".

وكشف الشبكي عن أن "إجمالي القروض التي يحتاج إليها العراق في قطاع الكهرباء 8 ترليوناً دينار بعد أن كانت 12 ترليونا قبل تعديلها في الموازنة، والقروض الأخرى التي لا تصب في هذه القطاعات ستكبل العراق مستقبلاً".